

"مؤتمر الاستثمارات العقارية" يركز على المشاريع ونمو القطاع وتأثيره على النشاطات الاقتصادية

أسامة أبو عجمية

اقتصادية خاصة في العام 2001.

وبدوره، ركز المدير التنفيذي مؤسسة تشجيع الاستثمار الدكتور معن النصور على تزامن نمو الاستثمارات العقارية مع التزام الأردن بفتح المجال أمام القطاعين بهدف إيجاد اقتصاد ديناميكي منفتح.

وأشار إلى جهود المؤسسة الرامية إلى تسهيل الاستثمار ومنح الامتيازات للمستثمرين، من أجل زيادة نسب نمو استثماراتهم وتطوير أعمالهم في المملكة وتقديم المساعدة والتراخيص أو الموافقات التي يحتاج إليها أي استثمار جديد، خصوصا في ظل الأثر الإيجابي الذي يعكسه نمو القطاع العقاري على نشاط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي إطار الجهود التي تبذلها أمانة عمان الكبرى قال مستشارها المهندس سمير صبحي "تسعى الأمانة لتطوير عمان لتصبح محورا اقتصاديا، إذ بدأ العمل على تخطيط وتطوير المدينة لتناسب مع التطور والبناء من خلال توفير خدمات عالية الجودة وبنية تحتية مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على تراث المدينة".

ومن جانبه، استعرض رئيس هيئة الوحدة الاستثمارية في مؤسسة الضمان الاجتماعي مفلح عقل تاريخ نمو القطاع العقاري في المملكة بدءا من ازدهاره في العام 1973 لغاية العام 1980. وبعد أن سيطرت الأزمة الاقتصادية حتى العام 1990، عاود قطاع العقار نشاطه بين الفترة 1992 و1996 وكان معدل النمو مرتفعا آنذاك، وصولا إلى الوقت الراهن. وبين الأمين العام لوزارة الصناعة والتجارة منتصر العقلة أن بوابة الأردن الاستثمارية مفتوحة أمام كافة المستثمرين، خصوصا أن الأردن لا يعد مركزا للاستثمارات العقارية فحسب، بل يتعداه إلى بروز شركات أخرى في مجالات متعددة أهمها قطاع الخدمات.

وأكد أن القطاع العقاري سينمو في بيئة صحية لكنه شدد على أهمية نموه بالتوازي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ودعا فريز إلى تعزيز حماية القطاع العقاري من خلال التشريعات والقواعد المتعلقة بالبناء وكيفية تنظيم عمل الشركات العقارية.

ونظرا لاعتبار "التمويل طويل الأجل" واحدا من المشاكل الرئيسية التي تواجه قطاع العقار في المملكة، لفت فريز إلى تأسيس شركة التمويل العقاري في إطار التمويل طويل الأجل لطالبي التمويل، سواء للمستثمرين أنفسهم أو المستفيدين من عملية الاستثمار.

وأشار إلى أنه ثمة سعي قائم يهدف إلى تطوير القطاع المصرفي ليصبح رافدا أساسيا للقطاع العقاري في المملكة.

وأسهمت السياسة المالية والاقتصادية التي اتبعتها المملكة في الاستقرار الاقتصادي والعمل على محاربة زيادة معدلات التضخم، بحسب فريز الذي أكد أن التقارير تشير إلى انحسار معدلات التضخم لا سيما بعد غياب تأثير ارتفاع أسعار النفط.

وقال المدير العام لشركة "بي" ايمن بنايوت إن "فكرة تنظيم هذا المعرض جاءت نتيجة النشاط العقاري المحفوظ الذي تشهده المملكة لتصبح محط انظار المستثمرين والمطورين العقاريين".

وأشار إلى اتساح النمو العقاري من خلال الاستثمارات وتنوعها لتشمل إقامة العديد من المشاريع منها الأبراج والمنجعات والمدن والمجمعات السكنية الموجهة لكافة طبقات المجتمع المحلي.

وتنتهي فعاليات هذا المؤتمر اليوم، وهو يعقد بالتزامن مع معرض العقارات الدولية الثاني المتواجد في قاعة زارا في عمان.

ومن جهته، اعتبر مفوض سلطة اقليم العقبة صالح الكيالي انعقاد المؤتمر بمثابة فرصة للتعريف بالأردن كمركز للاستثمارات العقارية في الشرق الأوسط.

وأشار الكيالي إلى نجاح العديد من الاستثمارات في منطقة العقبة، فضلا عن النجاح في إنشاء آلية إدارية هادفة إلى إعطاء التراخيص.

ويشار إلى أن سلطة العقبة نظمت كمنطقة

عمان - أكد مشاركون في "مؤتمر الاستثمارات العقارية الأول" أمس أهمية نمو القطاع العقاري في السنوات الأخيرة في زيادة وتيرة نشاط القطاعات الاقتصادية الأخرى، باعتباره محركا رئيسا للاقتصاد الوطني وليس ظاهرة مستجدة.

ومندوبا عن جلالة الملك عبدالله الثاني، افتتح نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز أعمال المؤتمر الذي تتزامن فعالياته مع معرض الاستثمارات العقارية الثاني الذي يستمر حتى الرابع من أيار (مايو)، بتنظيم من شركة "بي" للتصميم والتسويق وبمشاركة 54 شركة عقارية محلية واقلية.

وسلط المشاركون في المؤتمر الضوء على الإجراءات التي اتخذتها المملكة في إطار جذب الاستثمارات لهذا القطاع، والتي اشتملت على تقديم التسهيلات وصياغة السياسات المناسبة لجعل الأردن مقصدا استثماريا.

وقال فريز إن "نشاط القطاع العقاري ينعكس بشكل إيجابي على أداء القطاعات الاقتصادية المتعددة يوميا، ليشمل كافة الصناعات الوطنية والتجارة الخارجية ونشاطات الصناعات الحرفية".

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية بلغ متوسط نمو القطاع العقاري 10٪، فيما تجاوزت حصته من الناتج المحلي الإجمالي نسبة الـ 6٪، بحسب فريز.

وأضاف "تجاوزت حصة التكوين الرأسمالي في العقارات حاجز الـ 60٪ من إجمالي الاستثمار، علما بأنه حظي بما نسبته 16٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك، فضلا عن استيعاب القطاع لما يزيد على 7٪ من حجم القوى العاملة في المملكة".

وأكد فريز إلى أن النسب المعلنة لا تعكس حقيقة التغير الاقتصادي والاجتماعي والنقابي الذي أحدثه هذا القطاع سواء في المملكة أو على مستوى العالم العربي.

حجم التداول في سوق العقار الاردني خلال الاعوام 2000 - 2006 والثالث الاول من العام الحالي

